داخل الفروع وخارجها.. وتأكيداً لدوره الريادي بالمسؤولية الاجتماعية

«بيت التمويل» يُوفّر مزايا وتسهيلات نوعية لذوي الاحتياجات

يقدم بيت التمويل الكويتي مزايا وتسهيلات نوعية وخدمات مصرفية عالية الجودة تلبي احتياجات عملاء من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يتماشى مع التزام البنك بدعم وتلبية احتياجات عملائه، وتأكيدا على دوره الريادي بمجال المسؤولية الاجتماعية.

وتشمل هذه التسهيلات توفير موظفين مدربين على التعامل مع هذه الفئة، وتقديم الدعم اللازم لاستكمال المعاملات المصرفية، وتوفير قنوات اتصال بديلة لتلبية احتياجاتهم الخاصة، حيث لدى بيت التمويل الكويتي موظفون مدربون تدريبا كاملا على لغة الإشارة لمساعدة العملاء. ويحرص بيت التمويل الكويتي على تمكين جميع عملائه من ذوي الاحتياجات الخاصة من الاستفادة بسهولة من خدماته المصرفية، لذلك قام بتخصيص فروع مزودة بمجموعة شاملة من الميزات والخدمات التي تدعم أهدافه، وتشمل هذه الميزات: توفير مواقف سيارات ملائمة، توفير مقاعد متحركة، ومداخل سهلة، وجهاز صراف آلي يسهل الوصول إليه، وخاصية استخدام السماعات في أجهزة الصراف الآلي، وخدمة خزائن الأمانات، إضافة إلى توفير موظفين متدربين على لغة الإشارة.

ويتلقى موظفو بيت التمويل الكويتي تدريبا مكثفا في لغة الإشارة لمساعدة العملاء الذين يعانون من ضعف السمع. علاوة على ذلك، تتم طباعة نماذج فتح الحساب والعقود ومستندات المعاملات الخاصة بالبنك بطريقة برايل، كما تم تجهيز الأبواب بأجهزة استشعار لتسهيل الانتقال السلس بين العملاء، وتغلق تلقائيا حتى تكتمل المعاملة، بالإضافة إلى استحداث نماذج خاصة من العقود والمعاملات بلغة Braille.

ويحرص بيت التمويل الكويتي على إبرام الشراكات الاستراتيجية مع الهيئات المعنية بذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير التدريب المناسب. وعلى سبيل المثال، وقع بيت التمويل الكويتي شراكة مع الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين بهدف دمج الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، حيث تركز هذه الشراكة على توفير فرص التدريب والتطوير التي تؤدي إلى إيجاد فرص عمل مستدامة وتحسين الصحة النفسية وبيئة عمل أكثر شمولا للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

ومنذ بدء هذه الشراكة عام 2021، قدم بيت التمويل الكويتي برامج تدريبية مكثفة للموظفين في جميع وظائف وأقسام البنك، مما عزز قدرتهم على المساهمة بشكل هادف في البنك.

وبالشراكة مع الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، يعد بيت التمويل الكويتي أول بنك في الكويت يطلق برنامجا شاملا لدمج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم برامج تدريب عملية ووظائف بدوام كامل لهم.

عمومية الشركة توزع 3٪ نقداً و3,7٪ أسهم منحة عن 2024

جابر الحمود: إستراتيجية «المسار» الناجحة عزّزت مكانتها وساهمت بنمو الإيرادات والأرباح

الشيخ جابر الحمود الصباح

عقدت شركة المسار للإجارة والاستثمار اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، حيث وافقت على جميع بنود جدول الأعمال، بما فيها تقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة وتقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية المدققة.

كما أقرت الجمعية العامة العادية توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بنسبة 3٪ من القيمة الاسمية للسهم، أي بواقع 3 فلوس للسهم الواحد، إلى جانب توزيع أسهم منحة بنسبة 3,7٪ (3,7 أسهم لكل 100 سهم). وفي كلمته خلال الجمعية العمومية، أعرب نائب رئيس مجلس الإدارة، الشيخ جابر الحمود الصباح، عن اعتزازه بأداء شركة المسار للإجارة والاستثمار عن السنوات الماضية، مشيرا إلى أن الاستراتيجية الناجحة للشركة والتي ساهمت في تعزيز مكانتها بالسوق وتحقيق نمو في الإيرادات وأرباح الشركة.

وأضاف أن البيانات المالية للشركة تعكس متانة المركز المالي، وأن مجلس الإدارة واثق بقدرته على مواصلة تحقيق نتائج إيجابية، مع الحفاظ على النمو المستمر في حقوق المساهمين، مشيرا إلى أن الشركة حققت صافي ربح بلغ 1,29 مليون دينار، بواقع 10,53 فلوس ربحية للسهم الواحد خلال السنة المالية المنهية في 31 ديسمبر 2024.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي طلال سلطان الشهاب، إن الشركة حققت خلال العام نمو في إيرادات الشركة التشغيلية مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية عام 2024 مبلغ 10,5 ملايين دينار كويتي، كما شهدت الشركة نمو في الأصول المدارة للغير من خلال التوسع في إدارة المحافظ العقارية والمالية لعملائها.

وأضاف أن الشركة شهدت كذلك التوسع في أنشطة الإجارة من خلال شركة الأولوية للسيارات إحدى الشركات التابعة لشركة المسار للاجارة والاستثمار، وأيضا زيادة في نمو الأصول العقارية للشركة، حيث تم الانتهاء خلال العام من تطوير بعض عقارات الشركة، ما سيؤدي إلى زيادة إيرادات التأجير المستقبلية.

وقد بلغ إجمالي أصول الشركة 37,5 مليون دينار، كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 14,219 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2024.

في ظل المخاوف المرتبطة بالإعلانات المستمرة عن الرسوم الجمركية وضعف النمو الاقتصادي

«المركز»: أداء سلبي للأسواق العالمية مارس الماضي

أوضح المركز المالي الكويتي «المركز»، في تقريره الشهري عن أداء الأسواق لشهر مارس 2025، أن سوق الكويت سجل أفضل أداء بين أسواق دول «التعاون» خلال الربع الأول من 2025، بارتفاع نسبته 9,7٪ خلال الفترة.

وأشار التقرير إلى أنه بعد 5 أشهر متتالية من الأداء الإيجابي، سجل سوق الكويت تراجعا طفيفا في مارس 2025، حيث انخفض المؤشر العام للسوق بنسبة 0,3٪، وسط أداء متباين بين القطاعات. وكان قطاعا الرعاية الصحية والتأمين من أبرز القطاعات الرابحة، حيث سجلا ارتفاعا 9,9٪ و3,3٪ على التوالي، كما سجل القطاع المصرفي ارتفاعا 0,7٪ خلال الشهر.

ولفت تقرير «المركز» إلى أن الكويت أقرت قانون «التمويل والسيولة» المرتقب منذ فترة طويلة، والذي يتيح للدولة الاقتراض من الأسواق الدولية، وحدد القانون الجديد سقف الدين العام عند 30 مليار دينار (ما يعادل 97,4 مليار دولار)، كما حدد الحد الأقصى لأجل أدوات الدين المصدرة بـ 50 عاما. وفي ميزانية السنة المالية 2025ـ2026، وفي ظل انخفاض أسعار النفط المقدرة عند 68 دولارا للبرميل وخفض الإنتاج من قبل تحالف أوبيك+، قدرت الحكومة عجزا في الميزانية بقيمة 6,3 مليارات دينار، ومع انتهاء سريان قانون الدين السابق في عام 2017، كانت الدولة تعتمد على السحب من صندوق الاحتياطي العام لتمويل العجز.

وفيما يخص التضخم، فقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 2,49٪ على أساس سنوي في فبراير 2025، وهي نسبة مستقرة مقارنة بارتفاع قدره 2,5٪ في يناير 2025، ولا يزال قطاع الأغذية والمشروبات المحرك الرئيسي للتضخم، حيث سجل ارتفاعا بنسبة 5,23٪ على أساس سنوي.

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء»
www.alanba.com.kw

وفقاً لقرار «المركزي»

«التجاري»: 18 أبريل آخر مهلة لاستبدال الإصدار الخامس من الأوراق النقدية

في إطار الحملة التوعوية «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك المحلية، يعلن البنك التجاري الكويتي عن إفادة بنك الكويت المركزي باقتراب انتهاء المهلة المحددة لاستبدال الإصدار الخامس من الأوراق النقدية الكويتية، والتي تنتهي في 18 الجاري. ويأتي ذلك وفقا للقرار الصادر عن بنك الكويت المركزي لسحب هذا الإصدار من التداول، ويشمل ذلك كافة فئات الأوراق النقدية ضمن هذا الإصدار.

وبناء على إفادة بنك الكويت المركزي، فإنه من المقرر أن يتم استبدال الأوراق النقدية من خلال الحضور الشخصي إلى مقر بنك الكويت المركزي ـ القاعة المصرفية، على أن يكون آخر موعد لاستبدال الأوراق هو يوم الجمعة الموافق 18 الجاري، وذلك خلال ساعات العمل الرسمية من الساعة 8 صباحا إلى الساعة 2 ظهرا، وهو الموعد النهائي وآخر يوم لاستبدال الأوراق النقدية من الإصدار الخامس.

ومن هذا المنطلق، وبدافع الحرص على مصلحة جمهور العملاء، يدعو البنك التجاري جميع العملاء الذين ما زالت بحوزتهم أوراق نقدية من الإصدار الخامس ويرغبون في استبدالها إلى ضرورة التوجه إلى بنك الكويت المركزي ـ القاعة المصرفية ـ في الوقت المحدد لاستبدال هذه الأوراق النقدية، وذلك لتجنب أي إشكالات قبل انتهاء المهلة المحددة.